

أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية - *

**
أ. د. هوام جمعة

أ. لمزاودة عمار

* تاريخ التسليم: ١٧ / ٧ / ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٢٧ / ٩ / ٢٠١٣م.
** أستاذ/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة - الجزائر.
*** أستاذة مساعدة/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة - الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية. من خلال تحليل لوحة بيانات تغطي ست دول عربية مختارة، للفترة ما بين ١٩٩٦ و ٢٠١١، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أهمها أن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

Adoption of International Accounting Standards and Their Impact on Foreign Investment Attraction- Econometric Study

Abstract:

This study aims to know the extent to which the application of international financial reporting standards in Arab countries to attract foreign direct investment (FDI) . By analyzing a panel data covering 6 countries, for the period from 1996 through 2011, using an ordinary least squares (OLS) approach, the study concluded a number of conclusions was the most important: that the application of international accounting standards in the Arab countries leads to increased FDI inflows.

Keywords: investment, FDI, IAS, IFRS.

مقدمة:

أدت التحولات المتسارعة في العلاقات الاقتصادية المترتبة على العولمة وما تضمنته من تحرير للاقتصاد، التجارة والأسواق إلى تعميق الحاجة لإرساء لغة محاسبية دولية موحدة تواكب هذه التطورات، على اعتبار أن التباين والاختلاف بين الدول في الأسس والممارسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية من شأنه أن يؤدي إلى بروز حالات من الغموض والتناقض في المعلومات والنتائج التي تتضمنها تلك القوائم.

قاربت هذه اللغة المحاسبية المشتركة النظم والمعايير المحاسبية والمالية التي كانت متبعة في مختلف دول العالم، وذلك من خلال الاحتكام إلى مجموعة من المعايير تحظى بقبول دولي، يمكن بتطبيقها إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية مهما كان مصدرها، لضمان حقوق المستثمرين وترشيد قراراتهم.

وبذلك لم تعد معايير الإبلاغ المالي الدولية مجرد رفاهية يمكن الاستغناء عنها أو الاستعانة بها إذا استوجبت الظروف، بل إن ضرورتها تكمن في أهميتها في تشجيع الاستثمارات المحلية قبل الأجنبية، وتزايد هذه الأهمية أكثر في ظل اشتداد المنافسة بين الدول من أجل اجتذاب رؤوس الأموال، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه.

مشكلة البحث:

انصب تركيز كل من الباحثين، المشرعين، ومستخدمي القوائم المالية واهتمامهم على فهم الآثار المترتبة على استخدام مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية بين مختلف البلدان سواء على مستوى المؤسسات أم على الصعيد الكلي، وهذا في ظل ازدياد عدد الدول التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية، وفي هذا السياق تهدف هذه الورقة إلى التعرف إلى أثر تطبيق هذه المعايير على حركية الاستثمار الأجنبي المباشر، في الدول العربية وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الآتي:

هل يساهم اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الدول العربية في
زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وهذا التساؤل الجوهرى يقودنا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المحددات والعوامل الرئيسة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر؟
- فيما تتمثل أهمية معايير المحاسبة الدولية؟ وما أسباب انتشارها عالمياً؟
- هل يؤثر اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالى على حركة الاستثمارات الأجنبىة المباشرة فى الدول العربىة؟

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من تمثيله لأحد الدراسات التى تعالج آثار معايير المحاسبة الدولية على المستوى الكلى، على اعتبار أن أغلب الدراسات تتمحور حول دراسة تأثيرات هذه المعايير على مستوى المؤسسات، وليس على الصعيد الكلى.

كما تتجلى أهميته أيضاً فى إبراز دور البعد المحاسبى فى تشجيع الاستثمارات الأجنبىة المباشرة، إذ لم يحظ البعد المحاسبى بالاهتمام والتركيز نفسه الذى حظيت به الأبعاد الأخرى، ولم يبرز دوره المحورى فى إثراء البيئة الاستثمارية وجعلها أكثر إغراءً وجاذبية لهذا النوع من الاستثمارات.

أهداف البحث:

تحدد أهداف البحث فى نقطتين أساسيتين:

- ♦ التعرف إلى العوامل والمتغيرات التى تحدد اتجاه الاستثمارات الأجنبىة المباشرة.
- ♦ إبراز أهمية اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وتداعياتها على حركة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربىة.

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤل المذكور أعلاه استند الباحثان إلى الفرضية الرئيسة الآتية:

يساهم اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالى الدولية فى الدول العربىة فى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

أما عن الفرضيات التوضيحية فتتمثل فى ما يأتى:

- ♦ يتحدد اتجاه الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال مجموعة من العوامل أهمها:

الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، وسعر الصرف، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والأطر التنظيمية والتشريعية للاستثمار.

♦ يضيف تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على القوائم المالية صفة الموثوقية، إضافة إلى القبول العام والقابلية للمقارنة.

♦ يؤثر اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي على حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

دراسات سابقة:

تعددت الأبحاث والدراسات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن عدداً محدوداً من هذه الدراسات ربطت بين اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها:

دراسات عربية:

دراسة (القشي والعبادي، ٢٠٠٧) : توصل من خلالها الباحثان إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتبار أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضيف صفة الدولية على قوائم الشركة، مما يولد ثقة لدى المستثمر بعمليات الشركة، وبالتالي يشجعه على جلب استثماراته للأردن.

دراسات أجنبية:

دراسة (Chen and al, 2010) : تناولت العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، باعتبار أن النظام المحاسبي هو أحد عناصر البنية التحتية المؤسساتية للبلد، وباستخدام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية لـ ٣٠ دولة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، تم التوصل إلى أن توافق البلدين مع معايير المحاسبة الدولية يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي؛ لأنه يقلل من تكاليف معالجة المعلومات للمستثمرين الأجانب.

دراسة (Ramos, 2011) : تطرقت للآثار الاقتصادية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في أوروبا من خلال دراسة نتائج اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على تجارة السلع والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد استخدمت في هذه الدراسة نموذج الجاذبية، وتضمنت العينة المستخدمة في التحليل التجريبي بيانات عن صادرات السلع وبيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية في دول الاتحاد الأوروبي من

٢٠٠٢ إلى غاية ٢٠٠٧. وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يساهم في الحد من تكاليف المعلومات بين الدول، فهو إذن وسيلة مهمة لتشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

دراسة (Lawrence Gordon and al, 2012) : عالجت هذه الدراسة أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والمتقدمة، فبتحليل بيانات تغطي ١٢٤ دولة في الفترة بين عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٩، وباستخدام اختبار Difference in difference (DID) والذي يستند إلى الفرق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة والدول النامية قبل اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وبعده، وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

دراسة (Kenneth, 2012) : تطرقت إلى أثر اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية على البيانات المالية، والانعكاسات المتوقعة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد النيجيري، أجريت هذه الدراسة بتوزيع استبانة على عينة طبقية عشوائية تتكون من عدد من الشركات المدرجة (معدى القوائم المالية) وكذلك المحللين (مستخدمي القوائم المالية) ، أظهرت النتائج أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في نيجيريا يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

من خلال استعراض أهم نتائج الدراسات السابقة، نلاحظ اعتراف الباحثين على اختلاف توجهاتهم بوجود تأثير لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج البحث:

استخدم الباحثان التحليل الوصفي والأسلوب الإحصائي القياسي في عرض البيانات وتحليلها لعينة طبقية تشمل كلاً من الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة وهي الدول التي توافرت حولها البيانات. وذلك في الفترة بين ١٩٩٦ و٢٠١١ وهي فترة تخللها العديد من الأحداث والظواهر التي أثرت على الأداء الاقتصادي للدول وبشكل متفاوت، وذلك بدءاً بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما ترتب عليها من آثار، مروراً بأزمة الرهن العقاري ٢٠٠٧، وما تلاها من أزمات ومشكلات اقتصادية، وانتهاءً بأحداث الربيع العربي ٢٠١٠.

وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS15.00) .

الإطار النظري:

أولاً- مفهوم، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

كان الاستثمار الأجنبي المباشر- وما يزال- قضية أساسية بالنسبة للباحثين والمفكرين الاقتصاديين فضلاً عن واضعي السياسات وأصحاب القرار، إذ ركز هؤلاء جانباً من اهتمامهم على تقويم المحددات أو العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما سنتعرض له في هذا الجزء، لكن قبل ذلك يجب الإشارة إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

١. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر حسب تعريف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما، يسيطر عليها مقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات المشروع قدراته^(١)، ويتفق هذا التعريف مع تعريف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (-UNC TAD, 2000) والذي ينص على أنه ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة لمستثمر في دولة أخرى، وبموجبها يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها.^(٢)

وبصفة عامة ينطوي هذا النوع من الاستثمار على تملك المستثمر الأجنبي لمشروع استثماري معين أو جزء منه، مقروناً بالسيطرة والتحكم في قدرات المشروع في حال الملكية المطلقة أو المشاركة في الإدارة في حال الاستثمار المشترك، وذلك لضمان تحقيق الأرباح باعتبارها الغاية النهائية للاستثمار.^(٣)

إلا أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال يتسم بالغموض بدليل عدم وجود اتفاق أو خط فاصل يحدد ما إذا كان الاستثمار الأجنبي مباشراً أو غير مباشر، فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فإن حصة المستثمر الأجنبي في المشروع يجب أن لا تقل عن ١٠٪ من حقوق الملكية حتى يصنف الاستثمار الأجنبي على أنه مباشر، وهذا ما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، وألمانيا، في حين أنه في فرنسا يجب أن لا تقل حصة المستثمر عن ٢٠٪، بينما في أستراليا يجب أن لا تقل عن ٢٥٪^(٤)

وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً في أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل خاصة في الدول النامية، فحسب تقرير البنك الدولي

(الاستثمار عبر الحدود ٢٠١٠) يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أمراً حاسماً بالنسبة للدول، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية. فهي تجلب المزيد والجديد من رأس المال الملتزم، وتقدم تقنيات جديدة وأنظمة إدارية، تساعد في خلق فرص عمل، وتحفز المنافسة لخفض الأسعار المحلية، وتساعد على دخول الناس في مجال السلع والخدمات.^(٥)

وفي هذا الإطار تعمل مجموعة البنك الدولي على تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة النمو الاقتصادي. حيث تشجع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) الاستثمارات التي تعود بمنافع إنمائية من خلال إتاحة التأمين ضد المخاطر السياسية وتقلبات العملة والقيود على نقل الأرباح ونزع الملكية والحروب والإرهاب والاضطرابات الأهلية، وانتهاك العقود وعدم احترام الالتزامات المالية السيادية^(٦)

٢. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتحدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نسبة ملكية المستثمر الأجنبي في المشروع، فيمكن أن تكون هذه الملكية جزئية، كما يمكن أن تكون مطلقة، وعلى هذا الأساس تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد الأشكال الآتية:

٢, ١. الاستثمار المشترك (joint venture) :

وهو أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر انتشاراً، وهو عبارة عن اتفاق طويل الأجل يجمع بين طرفين مستثمرين (أحدهما محلي والآخر أجنبي)، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك جزء من مشروع خاص أو عام، وقد تكون المشاركة إما بحصة من رأس المال، أو عن طريق تقديم الخبرة والمعرفة، أو من خلال تقديم معلومات وطرق تسويقية أو أسواق جديدة. ففي جميع الحالات السالفة يجب أن يكون لأطراف الاستثمار المشترك كلها الحق في إدارته كل حسب مساهمته في المشروع، وهذا ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر.

٢, ٢. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي بالدولة المضيفة. وهذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تفضيلاً بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة للسماح للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكاً كاملاً بعد أن كانت أكثر تردداً لقبول هذه الاستثمارات وذلك راجع للتخوف من التبعية الاقتصادية وما ينجر عنها على المستوى المحلي والدولي.^(٧)

٢, ٣. مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء كان عاماً أم خاصاً، يزود الطرف الأول بموجبها الطرف الثاني بمكونات منتج معين (طائرة، باخرة، سيارة...) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً.

٢, ٤. عمليات الاندماج أو التملك:

شهدت هذه العملية تزايداً كبيراً في الفترة الأخيرة، فأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يقوم المستثمر الأجنبي بشراء شركات أو الاندماج مع شركات أخرى قائمة تعمل في البلد المضيف لإنشاء كيان قانوني جديد.^(٨)

فالاندماج هو عملية قانونية تتحد بموجبها مصالح شركتين أو أكثر لتكوين شركة واحدة عملاقة، ويحدث هذا الاندماج بين الشركتين، إما بذوبان إحداهما في الأخرى وتعرف بطريقة الضم، أو من خلال مزج الشركتين في شركة جديدة تحل محلها تعرف بالشركة الدامجة، تنتقل إليها حقوق الشركات المندمجة والتزاماتها، وكذلك مساهماتها وشركاؤها.^(٩)

٣. العوامل والمحددات المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

أشارت العديد من البحوث والدراسات الميدانية والتجريبية إلى مجموعة من العوامل التي تحدد اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يأتي نستعرض أهمها:

- حجم السوق المحلية: استعرض تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٨ بعض النتائج التي توصل إليها الأونكتاد (UNCTAD) الخاصة بالعوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهمها أن حجم السوق المحلي يؤدي دوراً مهماً في تفسير الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كبر حجم السوق كلما زاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر. والمقياس المستخدم لقياس حجم السوق هو الناتج المحلي الإجمالي GDP.

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم عاملاً للتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي للدولة المضيفة، ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة المضيفة، لهذا العامل تأثير إيجابي على رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

- متوسط دخل الفرد: يستخدم عاملاً لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات، ويقاس بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، فكلما زاد الطلب على السلع والخدمات، كلما زاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.^(١٠)

- الصادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: تعدّ الصادات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أشارت دراسة (Hainaut Anderson, 1998) التي أجريت على ٢٣ دولة نامية في الفترة ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩٤ إلى أن الصادات من المحددات الأكثر تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر.^(١١)

- سعر الفائدة: أكدت دراسة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مصر بعنوان السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر عن وجود علاقة سالبة قوية بين سعر الفائدة طويل الأجل، وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.^(١٢)

- سعر الصرف: إن انخفاض قيمة العملة للدولة المضيفة مقارنة بالدولة الأم للشركة يعدّ عاملاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، فوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فان تقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد وجهة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجمه.^(١٣)

- البنية التحتية: تشمل شبكات الاتصالات (السلكية واللاسلكية)، شبكات المواصلات (البرية، والبحرية والجوية)، إضافة إلى إمدادات الطاقة (نפט، وكهرباء، وغاز). فوجود بنية تحتية ملائمة بمقاييس عالمية يقلل من تكاليف الإنتاج، وهذا ما يمثل عاملاً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.^(١٤)

- الاستقرار السياسي: أكدت الدراسات أن المستثمر الأجنبي يميل غالباً للاستثمار في البلد المستقر سياسياً، فقد أكدت دراسة حديثة (أبوجامع ٢٠١٣) أن عدم الاستقرار السياسي، وغياب الأمن الذي يميز بعض الدول العربية بفعل ثورات الربيع العربي كان له تأثيراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.^(١٥)

- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: إن وجود إطار تشريعي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر وينظمها يعدّ عاملاً مهماً ومؤثراً على اتجاه هذه الاستثمارات. ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً للاستثمار لابد من توافره على قانون واضح وشفاف يتماشى مع التنظيمات الدولية ويضمن حماية كافية للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى توافر نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين وحل المنازعات بكفاءة عالية.^(١٦)

ثانياً. أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر:

١. نشأة المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي:

شهدت بدايات القرن العشرين أولى المحاولات لوضع معايير محاسبية موحدة، إذ

انعقدت مؤتمرات دولية عدة، ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية بناء معايير محاسبية وتطويرها على المستوى الدولي، وانهقدت أولى هذه المؤتمرات سنة ١٩٠٤ في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم في هذا المؤتمر بحث إمكانية توحيد القوانين والأنظمة المحاسبية على الصعيد الدولي.

وقد جاءت هذه المؤتمرات نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين، ومستثمرين، ودائنين، ونقابات، وأجهزة حكومية ومنظمات دولية. حيث أسفرت عن تشكيل منظمات عدة استهدفت وضع معايير دولية وتهيئة المناخ الملائم لتطبيق هذه المعايير. وكان من أبرزها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي تشكلت بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٧٣ اثر اتفاق الجمعيات المهنية للدول العشر الرائدة (أستراليا، كندا، ...) لتقوم بوضع معايير دولية، تحكم مهنة المحاسبة، وتعمل على تعزيزها وتنسيقها.^(١٧)

وقد حظيت لجنة معايير المحاسبة الدولية بقبول واعتراف دولي واسع، فبالإضافة إلى مؤسسيها التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في دول أخرى، وبهذا سارت مهنة المحاسبة مسار غيرها من المهن، فأصبحت لها معاييرها وقواعدها المتعارف عليها دولياً، التي يمكن الرجوع إليها والاحتكام إلى نصوصها والتقيدها بها.

إن استخدام معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية وتجهيزها أصبح مطلباً أساسياً وضرورة ملحة لمختلف الأطراف ممثلة في مراجع الحسابات، والمجتمع المالي، وإدارة المشروع، والحكومة، ... فقد أصبحت معايير المحاسبة الدولية مرجعاً لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم، وفي دول العالم الثالث بخاصة، حيث لا توجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها.^(١٨)

٢. أسباب الانتشار العالمي لمعايير المحاسبة الدولية:

بعد أن اكتملت معايير المحاسبة الدولية وشكلت مجموعة متكاملة لإعداد القوائم المالية، تبنت العديد من الدول هذه المعايير واعتمدها نموذجاً للتطبيق من جانب الشركات العاملة لديها بدلاً من معاييرها الوطنية، كما طبقت شركات عديدة معايير المحاسبة الدولية بشكل اختياري، وفيما يأتي نستعرض أهم الأسباب والعوامل التي ساعدت على الانتشار العالمي لمعايير المحاسبة الدولية:^(١٩)

◀ تكلفة إعداد معايير المحاسبة الدولية:

عملية إعداد معايير محاسبية هي عملية مركبة و منظمة يساهم فيها أطراف وجهات عديدة، فحتى تفرز هذه العملية معايير عالية الجودة، لا بد من وجود منظومة متكاملة تشمل هيئات و كيانات تعنى بضبط عملية إصدار المعايير المحاسبية وتنظيمها مثل

هيئات تداول الأوراق المالية، والبنوك، والمؤسسات المالية، مع وجود مجلس مستقل يعمل على إعداد المعايير المحاسبية وإصدارها بمساعدة مجالس ولجان استشارية، إضافة إلى وجود ممارسة مهنية قوية ومجتمع محاسبي مهتم كالجوامع ومراكز البحث. وعليه فإن مساهمة هذه الأطراف كلها في إعداد المعايير المحاسبية يجعل من العملية طويلة، ومعقدة، ومكلفة. إذ يشكل عامل التكلفة عائقاً أمام كثير من الدول خصوصاً النامية لإصدار معايير محلية بالجودة المطلوبة، وهذا ما دفع بالكثير من الدول لاعتماد معايير المحاسبة الدولية حتى من قبل دول الاتحاد الأوروبي.

◀ تكلفة إعداد القوائم المالية ومراجعتها:

كانت الشركات العالمية المعنية بإعداد قوائم مالية موحدة في ظل معايير المحاسبة الوطنية مجبرة على إعادة إعداد قوائم مالية للشركات التابعة لها في الدول المختلفة باعتبار أنها أعدت وفقاً لمعايير محاسبية مختلفة. هذا يعني أن جزءاً كبيراً من العمل الذي تم القيام به في الشركة التابعة سيتم إعادته في الشركة القابضة وهي عملية مكلفة جداً بالنسبة للشركات العالمية. بالتالي فقد دفعت هذه التكلفة العديد من الشركات العالمية إلى تشجيع فروعها على إعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، كما مارست شركات عدة ضغوطاً كبيرة على بعض الدول كألمانيا مثلاً لإلغاء النظم التي تلزم الشركات باتباع معايير المحاسبة الوطنية.

◀ تكلفة رأس المال:

تلجأ معظم الشركات العالمية في إطار سعيها لتمويل مشروعاتها وخططها التوسعية إلى أحد المصادر المهمة والرئيسية للتمويل المتمثلة بأسواق المال العالمية. ولعل من الشروط الأساسية لدخول الشركات إلى أسواق المال العالمية إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع القوائم المالية لشركات أخرى من دول أخرى. فإعداد الشركات للقوائم المالية طبقاً لمعايير محاسبية محلية يجبر متخذي القرارات على تعديل هذه القوائم طبقاً للمعايير التي يفهمونها، وتترتب على عملية التعديل هذه تكاليف تنعكس بدورها على تكلفة الحصول على رأس المال. وعليه ساعدت معايير المحاسبة الدولية على إيجاد أرضية مشتركة ولغة محاسبية موحدة تجمع بين متخذي القرارات والشركات، وبذلك أصبح الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد القوائم المالية أحد الشروط الأساسية للدخول إلى أسواق المال العالمية.

◀ تكلفة الاستثمار الخارجي:

اتجه العديد من المستثمرين إلى أسواق المال الخارجية بحثاً عن فرص و بدائل

استثمارية لا تتوافر بأسواقهم المحلية. فرؤوس الأموال الأجنبية تعدّ سلعة نادرة تتسابق العديد من الدول لجذبها من خلال تحسين مناخها الاستثماري، بما في ذلك إعداد القوائم المالية للشركات المقيدة بأسواق المال الوطنية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية باعتبارها لغة موحدة تحظى بقبول المستثمرين الأجانب. فإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يترتب عليه درجة أعلى من الجودة و الشفافية إضافة إلى تخفيض تكلفة الاستثمارات.

نتيجة للأسباب السالفة الذكر تحقق الانتشار العالمي لمعايير المحاسبة الدولية وأصبحت تحظى بقبول دولي، إلى درجة أن كثيراً من الدول التي لها تجارب تاريخية طويلة في إعداد معايير المحاسبة مثل إنجلترا، وأستراليا، وكندا قد تحولت إلى معايير المحاسبة الدولية.

٣. مناقشة أثر اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن استعمال مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية يحقق العديد من المزايا فهو يساهم في الحد من تباين المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب، حيث يرى (جودي ٢٠٠٩) أن المعايير الدولية تهدف للوصول إلى معالجة موحدة للأنشطة المحاسبية كافة بما يؤدي إلى توحيد قاعدة المقارنة للمعلومات بين المستخدمين^(٢٠)، وفي هذا الصدد يضيف (لطي ٢٠٠٦) أن خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية أمر حيوي للتجارة والاستثمار الدولي.^(٢١)

ويرى (الشمري ٢٠١١) أن تبني معايير المحاسبة الدولية يجعل من المحاسبة لغة موثوقة تمثل قطاعات الأعمال خير تمثيل، فبدونها لا يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يضمنوا سلامة المعلومات المحاسبية ومدى إعطائها صورة واضحة عن واقع الشركة التي يرغبون بالاستثمار فيها في ظل عدم معرفة الأسس التي تم الاستناد إليها في إعداد هذه التقارير.^(٢٢)

كما أن ضرورة فهم مجموعات عدة لمعايير محاسبية محلية يمكن أن ينجم عنه تكاليف المعاملات، فالاستثمار بثقة في بلد أجنبي مع تقارير مالية مختلفة يكبد المستثمرين مبالغ مالية، إضافة إلى الوقت والجهد المبذول لفهم المعايير الأجنبية، والطريقة المناسبة للحد من هذه التكلفة المضافة هو اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية^(٢٣). إذ يتوقع (Ken-neth, 2012) أن اعتماد مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية تحظى بالقبول الدولي يساهم في خفض تكلفة معالجة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.^(٢٤)

ويرى (Chen and al, 2010) أن اعتماد الدول لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يرتبط بانخفاض تكاليف رأس المال الذي يعدّ عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية، إذ أثبتت الدراسات أن شركات الدول النامية التي تعتمد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) بشكل إيرادي لديها معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية، وهذا يشير إلى أن هذه المعايير يقلل من تكاليف المعاملات، وبالتالي يخفض من تكاليف رأس المال وهو ما يشكل حافزاً للمستثمرين الأجانب.^(٢٥)

من خلال ما سبق يتضح أن هناك العديد من الوقائع والأسباب التي تدعم فكرة أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يمكن أن يكون محدداً إضافياً يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه في الدول العربية.

الجانب العملي:

النموذج القياسي والبيانات:

غالباً ما يتم في الأدبيات الاقتصادية استكشاف العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات التي يعتقد أن لها صلة ببعضها بعضاً من خلال تقدير دوال تربط هذه المتغيرات باستخدام تحليل الانحدار، والذي يعنى بدراسة العلاقة بين متغير يرغب استكشاف سلوكه ويسمى المتغير التابع، ومتغيرات يعتقد بأنها مهمة في تحديد سلوك المتغير التابع تعرف بالمتغيرات المستقلة، ويتم تقدير هذه العلاقة بالطرق الإحصائية على أساس مشاهدات مقطعية أو سلاسل زمنية.^(٢٦)

ولاختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وبين اعتماد معايير المحاسبة الدولية في هذه الدول استخدم نموذج انحدار موسع يتضمن مجموع العوامل والمحددات التي تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تم التطرق إليها في الجزء السابق، إضافة إلى متغير آخر وهو اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

وقد طُبِّقت الأساليب الإحصائية للدراسة على عينة من الدول لزيادة عدد المشاهدات، وعليه تحقيق درجة أعلى من الكفاءة في التحليل، وتجاوز مشكلة عدم وجود سلاسل زمنية طويلة الأجل التطبيق على إحدى الدول، وهو ما يعوق عمل تحليل منطقي.

يعتمد نموذج الانحدار المستخدم على «Panel data»، وهو يجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، ويتميز هذا النموذج باستخدامه لجميع المعلومات المتوافرة في تقدير معاملات النموذج، وبهذا فهو يعدّ منهجاً معلوماتياً متكاملًا للتقدير

بخلاف النماذج الأخرى التي تعتمد على السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية فقط، كما أن هناك سبباً عملياً آخر لاستخدام هذا النموذج هو أنه يعالج المشكلة الخاصة بعدم توافر سلسلة بيانات طويلة الأجل. (٢٧)

تمثل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر البيانات المقطعية في بلدان عينة الدراسة وهي الدول الست التي توافرت حولها بيانات (الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة)، بينما تمثل بيانات السلاسل الزمنية مشاهدات سنوية عن كل بلد خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١١).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل المتغير التابع، أما باقي المتغيرات فتعامل على أنها متغيرات مستقلة، وقد تم التعبير عن تلك العلاقات الافتراضية كالتالي:

$$Y_{i,t} = \beta_0 + \beta_1. X_{1i,t-1} + \beta_2. X_{2i,t-1} + \beta_3. X_{3i,t-1} + \beta_4. X_{4i,t-1} + \beta_5. X_{5i,t-1} + \beta_6. X_{6i,t-1} + \beta_7. X_{7i,t-1} + \beta_8. X_{8i,t-1} + \beta_9. X_{9i,t-1} + \beta_{10} X_{10i,t} + \epsilon_{i,t}$$

إذ تشير i إلى البلد، t إلى الفترة (السنة)، وتعتبر β_0 عن ثابت المعادلة، بينما تشير $(\beta_1 \dots \beta_{10})$ إلى معاملات المتغيرات المستقلة التي يفترض أن تختلف عن الصفر. في حين تعبر ϵ عن المتغيرات المستقلة الأخرى غير المذكورة في المعادلة. أما بخصوص المتغيرات التي تضمنتها المعادلة، فإن الجدول (١) يبين طبيعة هذه المتغيرات وكيفية قياسها إضافة إلى مصادر جمع البيانات.

الجدول (١)

متغيرات الدراسة ومصادرها

المتغير	مفهومه و قياسه	المصدر
Y	اللوغاريتم الطبيعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Ln FDI) (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X1	حجم السوق مقيس باللوغاريتم العشري للنتاج المحلي الإجمالي (log GDP) (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X2	النتاج المحلي الإجمالي الحالي للفرد (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X3	نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X4	صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (% من GDP)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X5	الاشتراك في الهاتف الخليوي لكل ١٠٠ شخص، باعتباره أحد عناصر البنية التحتية	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

المنغير	مفهومه و قياسه	المصدر
X6	سعر الصرف الرسمي الذي تحدده السلطات الوطنية (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي
X7	الاستقرار السياسي وغياب العنف، تقاس بالوحدة من -٢,٥ إلى ٢,٥ وتزيد تبعاً لزيادة الاستقرار وغياب العنف.	المؤشرات العالمية للحكومة 2012 (WGI) من إعداد Daniel Kaufmann، مجموعة الأبحاث الاقتصادية، البنك الدولي.
X8	نوعية الأطر التنظيمية التي تحكم الاستثمار، تقاس بالوحدة من -٢,٥ إلى ٢,٥ وتزيد تبعاً لقدرة الحكومة على وضع لوائح تنظيمية سليمة تعزز التنمية وتنفيذها.	المؤشرات العالمية للحكومة 2012 (WGI) من إعداد Daniel Kaufmann، مجموعة الأبحاث الاقتصادية، البنك الدولي.
X9	مؤشر سيادة القانون، تقاس بالوحدة من -٢,٥ إلى ٢,٥ وتزيد القيم تبعاً لمقدار ثقة المتعاملين والتزامهم بالقوانين، إضافة إلى احترام العقود.	المؤشرات العالمية للحكومة 2012 (WGI) من إعداد Daniel Kaufmann، مجموعة الأبحاث الاقتصادية، البنك الدولي.
X10	اعتماد IFRS، وهو متغير يساوي ١ إذا كانت هيئة السوق المالي للبلد قد اعتمدت IFRS، أو ٠ خلاف ذلك.	http:// www.iasplus.com/ en/ resources/ use- of- ifrs http:// www.ifac.org/ about- ifac/ membership/ compliance- program/ compliance- responses

المصدر: من إعداد الباحثين

لبناء هذا النموذج تم الاسترشاد بالدراسات التطبيقية والنظرية السابقة (دراسة كمالى ٢٠٠٤، Gordon and al, 2012)، لكن لم يتم تضمين بعض المتغيرات التي ثبتت أهميتها في دراسات سابقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب عدم توافر البيانات حولها مثل تكلفة العمالة، ومعدلات الضرائب، وسعر الفائدة.

مناقشة النتائج:

لاختبار فرضية الدراسة قُدرت معاملات النموذج القياسي السابق باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، هذه الطريقة تعطي أحسن معادلة خط انحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إضافة إلى أنها تعطي أقل خطأ ممكن.

أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) $R^2=0.796$ ، وهو عال ما يدل على جودة توفيق النموذج وقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى هذه الدول، بمعنى أن التغير في المتغيرات المستقلة

يفسر لنا حوالي ٨٠٪ من التقلبات التي تحدث على مستوى المتغير التابع، والباقي (٢٠٪) يرجع لعوامل أخرى كسعر الفائدة، معدلات الضرائب....إضافة إلى الخطأ العشوائي.

من خلال تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار، نجد أن قيمة $F=21.082$ ودرجات الحرية (١٠، ٥٤) وهي دالة إحصائياً إذ إن مستوى الدلالة $Sig=0.000$ أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥، لذا سوف نرفض فرض العدم الذي يقضي بأن الانحدار غير معنوي، (لا يختلف عن الصفر)، ونقبل الفرض البديل وهي أن الانحدار معنوي، وعليه توجد علاقة ما بين المتغيرات المستقلة أو بعضها وبين المتغير التابع.

وبتحليل نتائج اختبار تأثير كل متغير من المتغيرات المفسرة على الاستثمار الأجنبي المباشر كل على حدة، أثبتت النتائج أهمية حجم السوق ($X1$)، والذي يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي للبلد، إضافة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ($X3$) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتضح - ومن خلال النتائج- أن حجم السوق ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير موجب وقوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية؛ أي كلما كان حجم السوق ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي كبيراً، كانت هناك جاذبية أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما أثبتته نتائج الدراسات السابقة التي أجريت على مجموعة من الدول، أو تلك التي طبقت على دولة واحدة [أحمد عمر (٢٠٠٧)، كمال (٢٠٠٤)، عبد القادر علي (٢٠٠٤)].

كما تبين من خلال النتائج أن الصادرات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ($X4$) تؤثر تأثيراً معنوياً موجبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وهذا ما يتفق مع أغلب الدراسات التطبيقية التي أكدت هذه العلاقة (أحمد عمر (٢٠٠٤)،) وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة نسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية سوف يؤدي إلى زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول.

وأظهرت التقديرات الواردة أن سعر الصرف ($X6$) كان معنوياً وموجباً، وهذا ما يتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية التي تقضي بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أنه كلما انخفض سعر الصرف الاسمي تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما تؤكدته دراسة كمال (٢٠٠٤).

أما آخر متغيرات معادلة الانحدار الرئيسية ($X10$)، هو متغير يعبر عن اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من طرف هيئات السوق المالي، إذ نجد أن تأثير اعتماد معايير المحاسبة الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كان معنوياً وموجباً، وعليه نقبل فرضية الدراسة القائلة بأن اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ

المالي الدولية في الدول العربية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما أثبتته دراسات: (القشي والعبادي، ٢٠٠٧)، (Ding and al, 2010)، (Ramos, 2009)، (Lawrence Gordon and al, 2012)، هذه الدراسات أثبتت وجود علاقة ايجابية بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أنه عند بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بلد معين يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

النتائج والتوصيات:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الورقة في تقويم أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في الدول العربية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستناداً إلى دراسة قياسية تم خلالها بناء نموذج انحدار موسع يستعرض المحددات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر التي أظهرتها دراسات سابقة، إضافة إلى متغير اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية كمتغير مستقل يضاف إلى المحددات الأخرى، تم التوصل لرصد بعض النتائج تتجلى أهمها فيما يأتي:

♦ يؤثر كل من حجم السوق ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً معنوياً موجباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

♦ يساعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS في الحصول على قوائم مالية تتلاءم ومتطلبات المحيط الدولي (الشفافية، والمصادقية وقابلية المقارنة للمعلومات زمنياً ومكانياً).

♦ يساهم اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS في الحد من تكاليف المعلومات بين الدول، وعليه فهو وسيلة مهمة لتشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية.

♦ يؤثر اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي تأثيراً معنوياً موجباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

بناءً على النتائج السابقة تم اقتراح النتائج الآتية:

♦ التعامل بجدية مع أعمال التوافق والتوحيد الدولي، لأن رفع القيود عن حركة الاستثمار، واتساع رقعة أعمال المؤسسات على الصعيد الدولي وارتباطها بالأسواق المالية الدولية يفرض وجود لغة محاسبية موحدة.

- ◆ التركيز على إبراز إيجابيات تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والمزايا التي يحققها سواء للمؤسسات أو لمستخدمي القوائم المالية.
- ◆ تعميق مساهمة الدول العربية في بناء المعايير الدولية وتطويرها من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية بما يلائم خصوصيات هذه الدول.
- ◆ تشجيع الأبحاث والدراسات التي تبرز الآثار الاقتصادية الكلية لمعايير المحاسبة الدولية.

الهوامش:

١. نشأت على عبد العال، ٢٠١٢، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
٢. UNCTAD, 2000 , p267.
٣. نشأت على عبد العال، المرجع السابق، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
٤. طالبي محمد، ٢٠٠٩، ص ٣١٤.
٥. موقع البنك الدولي: [http:// iab. worldbank. org/ ~ / media/ FPKM/ IAB/ Doc- uments/ PressReleases/ IAB- Press- Release- Arabic. pdf](http://iab.worldbank.org/~ / media/ FPKM/ IAB/ Doc- uments/ PressReleases/ IAB- Press- Release- Arabic. pdf)
٦. موقع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: http:// www. miga. org/ documents/ mena_ arabic. pdf
٧. نشأت على عبد العال، المرجع السابق، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.
٨. دينا أحمد عمر، ٢٠٠٧، ص ١٣٥.
٩. الدباس معتصم محمد، ٢٠١٢، ص ٥٢٣.
١٠. علي عبد القادر علي، ٢٠٠٤، ص ٠٨.
١١. دينا أحمد عمر، المرجع السابق، ص ١٣٧.
١٢. على الموقع: <http:// www. idsc. gov. eg/ Publications/ PublicationDetails. asp? id=84>
١٣. بولرباح غريب، ٢٠١٢، ص ١٠٢.
١٤. المرجع السابق، ص ١٠٢.
١٥. أبو جامع نسيم حسن، ٢٠١٣، ص ٤٢٧ / ٤٤٧.
١٦. بولرباح غريب، المرجع سابق، ص ١٠٣.
١٧. القاضي حسين، حمدان مأمون، ٢٠٠٨، ص ١٠٤ - ١٠٦.
١٨. حواس صلاح، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، ص ٥٥.
١٩. طه أبو الخير مدثر، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية، على الموقع: http:// cba. ksuedu. server261. com/ member/ file/ lecture/ edoc_ 1315498313. doc
٢٠. جودي محمد رمزي، ٢٠٠٩، ص ٧١.

٢١. أحمد لطفي أمين السيد، ٢٠٠٦، ص ٣٢٣.
٢٢. الشمري عطية صالح، ٢٠١١، ص ٩٩.
٢٣. Charles Chen, Yuan Ding, Bin Xu, 2010, p08.
٢٤. Kenneth E. Okpala, 2012, p77.
٢٥. Charles Chen and al, op- cit , p09.
٢٦. علي عبد القادر علي، المرجع سابق، ص ٠٨.
٢٧. جاد كمالي أحمد، نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، على الموقع:
http://www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/50/fdi_in_egypt.pdf

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. أبو جامع نسيم حسن، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ٢٠١٣.
٢. أحمد لطفي أمين السيد، نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٣. الدباس معتصم محمد، أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٢٠١٢.
٤. الشمري عطية صالح، مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للبيئة المحلية، مجلة دراسات إدارية، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠١١.
٥. القاضي حسين، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
٦. القشي ظاهر، العبادي هيثم، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على الموقع:
<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/E107.doc>
٧. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقويمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد ١٠، ٢٠١٢.
٨. جاد كمالي أحمد، نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، على الموقع:
http://www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/50/fdi_in_egypt.pdf
٩. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، ٢٠٠٩.
١١. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، جامعة الجزائر.

١٢. دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، مجلد ٢٩، عدد ٨٦، ٢٠٠٧.
١٣. طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ٢٠٠٩.
١٤. طه أبو الخير مذكر، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية بالتطبيق على معيار الانخفاض في قيمة الأصول، على الموقع:
http://cba.ksuedu.server261.com/member/file/lecture/edoc_1315498313.doc
١٥. علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد ٣١، ٢٠٠٤.
١٦. نشأت علي عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢.
١٧. وهبه محمد سليم، البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية، على الموقع:
<http://www.lacpa.org.lb/UI/opTemplate.aspx?ID=57>

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Charles Chen, Yuan Ding, Bin Xu, *Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment*, 2010, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1703549>
2. Kenneth Enoch Okpala, *ADOPTION OF IFRS AND FINANCIAL STATEMENTS EFFECTS: The Perceived Implications on FDI and Nigeria Economy*, *Australian Journal of Business and Management Research*, Vol. 2 No. 05, 2012.
3. Lawrence A. Gordon, Martin P. Loeb, Wenjie Zhu, *The impact of IFRS adoption on foreign direct investment*, *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol 31, issue 4, 2012.
4. Márquez- Ramos, *European Accounting Harmonization: Consequences of IFRS Adoption on Trade in Goods and Foreign Direct Investments*, Available at: <http://www.doctreballeco.uji.es/wpficheros/marquezramos2011.pdf>
5. UNCTAD, *World Investment, Cross- border Mergers and acquisitions and Development*, UN, New York and Geneva, 2000

6. http://info.worldbank.org/governance/wgi/sc_country.asp
7. <http://www.iasplus.com/en/resources/use-of-ifrs>
8. <http://www.idsc.gov.eg/Publications/PublicationDetails.aspx?id=84>
9. <http://www.miga.org>
10. <http://www.worldbank.org>